

Distr.: General  
10 November 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة الثالثة

## محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد إدريس (نائب الرئيس) . . . . . (إريتريا)  
لاحقاً: السيد غونارسون (أيسلندا) . . . . . (أيسلندا)

## المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



في الاقتصاد، وانخفاض في الأداء على جميع المستويات. ورداً على ذلك، اعتمدت بوتسوانا خطة استراتيجية لقطاع التعليم والتدريب من أجل تحسين نوعية وأهمية التعليم والتدريب، تضمنت مراجعة للمناهج الدراسية، وتوفير التدريب والبرامج التحفيزية للمدرسين، وزيادة فرص الحصول على التعليم العالي.

٣ - السيدة العمادي (قطر): قالت إن التصديق الواسع النطاق على اتفاقية حقوق الطفل يؤكد توفر الإرادة السياسية اللازمة لإدانة ارتكاب العنف ضد الأطفال وانتهاك حقوقهم. ولا يزال ملايين الأطفال يتحملون العبء الأكبر من آثار الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات من حيث تعرضهم للقتل والتشرد والتجنيد، إضافة إلى استغلالهم جنسياً وحرمانهم من حقوقهم في التعليم. ولذلك يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده الرامية إلى حماية جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٤ - وأردفت قائلة إن التدابير التشريعية والتنفيذية الوطنية، بما في ذلك رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية، منحت الأولوية لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وأكدت أن قطر تمثل امتثالاً كاملاً للالتزامات بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية، وأنها ما برحت تعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل تلبية احتياجات الأطفال في مجالي التعليم والصحة. إلا أن جهودها تصطدم اليوم بالآثار التي تخلفها الجزاءات الأحادية غير القانونية المفروضة على قطر، مما يؤثر سلباً على حياة الآلاف من الأطفال. وهناك عدة حالات انفصل فيها أطفال عن آبائهم، في انتهاك للقانون الدولي والعديد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن دولة قطر عازمة على الاستمرار في جهودها من أجل الوفاء بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية نحو إعمال حقوق الإنسان وتعزيزها لكافة فئات المجتمع، بمن فيهم الأطفال، وهي تتطلع إلى المزيد من الشراكات والتعاون في هذا المجال على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٥ - السيد مونتيللا (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومة لعام ٢٠٣٠ وضعت أهدافاً محددة لحماية حقوق الطفل. ونتيجة لذلك، أُحرز تقدم ملحوظ في مجالات تسجيل المواليد، والتأمين الصحي، وعلاج المرضى، وتغذية الأطفال. وفي إطار المعهد الوطني للرعاية الشاملة للطفولة المبكرة، ارتفع عدد الأطفال الذين يتلقون الرعاية خمسة أضعاف، مما أتاح للأمهات العازبات وربات الأسر المعيشية استئناف دراستهن أو

في غياب السيد غونارسون (أيسلندا)، تولى السيد إدريس (إريتريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/72/164)

و A/72/218 و A/72/275 و A/72/276 و A/72/356

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

(A/72/208)

١ - السيد سيسا (بوتسوانا): قال إن بوتسوانا قد أيدت إعلان المدارس الآمنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، للمحافظة على التعليم أثناء النزاعات المسلحة. وقد عدلت الحكومة قانون الأطفال لعام ٢٠٠٩، وعززت التشريعات المتعلقة بالانحياز بالبشر والمخدرات، واعتمدت تدابير إضافية للتصدي لتنامي مشكلة تعاطي الكحول وإساءة استعمال العقاقير، وبخاصة بين الشباب، من خلال تحسين سبل الوصول إلى التعليم الجيد وخدمات إعادة التأهيل.

٢ - وأكد أن بوتسوانا ملتزمة تماماً بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتسعى السياسة التعليمية الشاملة التي تتبعها إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والتدريب من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي، وتستهدف الأطفال من الفئات المحرومة والمهمشة، والمجتمعات المحلية النائية والأطفال ذوي الإعاقة. وقد نجحت بوتسوانا تقريباً في تحقيق توفير التعليم للجميع والتكافؤ بين الجنسين. إذ شهد معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية زيادة مطردة، حيث بلغ في عام ٢٠١٤ نسبة قدرها ٩٣,٢ في المائة، وتم تخفيض معدل التوقف عن الدراسة إلى نسبة ٠,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وارتفع معدل ارتقاء الطلاب من المدارس الاعدادية إلى المدارس الثانوية إلى نسبة قدرها ٦٧,٧ في عام ٢٠١٣. كما تحسنت إمكانية الحصول على التعليم والتدريب التقني والمهني، مما ساعد على تزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة بالصناعة وإعدادهم لفرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى نسبة قدرها ٣,٢١ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ومع ذلك فهو لا يزال منخفضاً. وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فإن النظام التعليمي يواجه تحديات كثيرة، بما في ذلك عدم شموله للجميع، وقلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدم الاتساق بين المهارات المكتسبة من النظام التعليمي والمهارات المطلوبة

الأطفال. وتتطلب المسألة المعقدة المتعلقة بالأطفال والمراهقين المهاجرين اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على مصالح الطفل الفضلى، بدلا من التركيز على الاحتجاز والترحيل. وينبغي للبلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد أن تعمل معا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما الأطفال غير المصحوبين والمراهقين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٨ - السيد ويكراماشيجي (سري لانكا): قال إن سري لانكا نجحت في إدراج المعايير الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل في نظامها القانوني، بما يضمن حقوق الطفل في الجنسية وعدم التمييز. وأضاف أن المحكمة العليا أيدت المبدأ القائل بأن مصالح الطفل الفضلى تحظى بأهمية قصوى في الإجراءات القانونية، بما في ذلك جلسات الاستماع الخاصة بالحضانة. وفي عام ٢٠١٣، بدأ العمل بالسياسة الوطنية الخاصة بحماية الطفل، التي تهدف إلى رفع مستوى المعايير الوطنية لحماية الطفل إلى المستوى المحدد في الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية. وقد حددت لجنة الرصد الوطنية الثغرات في تنفيذ الاتفاقية وقدمت اقتراحات إلى وزارة شؤون المرأة والطفل. وتضمنت خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ بشأن منع العنف الجنسي والجنساني فرعا عن الطفلة، كما وافقت الحكومة على خطة عمل مستقلة بشأن منع إساءة معاملة الأطفال.

٩ - وذكر أن سري لانكا هي أحد البلدان القليلة التي سنت قوانين لحظر تسلط الأقران في المدارس. ومع ذلك، يجب على الآباء والمعلمين أن يضطلعوا بدور في منعه. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اجتمعت سري لانكا مع الدول البوذية الأخرى بهدف تحديد السبل الكفيلة بمنع العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الإيذاء والاستغلال الجنسيين على شبكة الإنترنت. وناقشوا الفرص المتاحة للقادة البوذيين لممارسة سلطتهم ونفوذهم للتوعية داخل مجتمعاتهم المحلية للمساعدة في كسر حاجز الصمت المحيط بالعنف ضد الأطفال، وتقديم الدعم للضحايا. وأكد أن سري لانكا ملتزمة بتعبئة القادة في جميع أنحاء آسيا لضمان أن تكون المعابد والمجتمعات فضاءً آمناً للأطفال يُمكن الضحايا من التعافي وإعادة الإدماج.

١٠ - السيدة فون إرنست (أيسلندا): قالت إن بلدها يضع حقوق الطفل في صميم سياساته، ويحث جميع الدول على أن تصبح أطرافاً في اتفاقية حقوق الطفل. ويمكن للمجتمع الدولي من خلال الاستثمار في الشباب، لا سيما في مجال التعليم، أن ينشئ منصة

العودة إلى العمل. وزادت الحكومة أيضا من الإنفاق العام في مجال التعليم بهدف تمديد اليوم المدرسي وزيادة عدد المدارس. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، تم إنشاء مركز للرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة لتقييم حالة الأطفال حتى سن العاشرة الذين يعانون من التوحد أو الشلل الدماغي الطفولي أو من متلازمة داون، وتشخيصهم وإعادة تأهيلهم. وأضاف أن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها أحد البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، معرضة لآثار تغير المناخ. ولذلك، فإن من الضروري تعزيز القدرة الوطنية على جمع البيانات بشأن قابلية الأطفال والمراهقين للتضرر من جراء ذلك.

٦ - وذكر أن الحكومة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمجتمع المدني، تعمل على وضع مشروع قانون لتعزيز الإطار المؤسسي لتعزيز التأديب التربوي في تنشئة الطفل. كما وافقت مؤخرا على مشروع قانون لتعديل القانون المدني بغية القضاء على زواج القاصرات بموافقة الوالدين. ويجري تنفيذ خريطة طريق لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه بهدف بناء أوجه التآزر بين الأطراف المعنية لتجنب ترك أي طفل خلف الركب. وستواصل الحكومة تعزيز سياساتها الاجتماعية الرامية إلى إنشاء نظام شامل لحماية ورعاية الأطفال وأسرتهم ومجتمعاتهم، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل.

٧ - السيدة سورتو روساليس (السلفادور): قالت إن بلدها أحرز تقدما كبيرا في مجالات تعليم الأطفال وصحتهم وحمايتهم. فقد نفذت الحكومة قانون الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين، الذي يتسق مع الإطار الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل. وتم تعديل القانون العام المعني بالشباب في عام ٢٠١٦ لتحسين فعالية المعهد الوطني للشباب وإدراج لغة أكثر شمولية وتشاركية في السياسات المتعلقة بالشباب. وفي إطار برنامج "مرأة المدينة"، حُصِّص برنامج فرعي للفتيات بين سن ١٣ و ١٨ من العمر، وكذلك للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن ٩ و ١٢ من العمر اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أو الحمل المبكر، وذلك بهدف زيادة فرص تمكينهن وتموئهن. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للأطفال الحصول على الرعاية الصحية الشاملة في السنوات الأولى من حياتهم. ونتيجة لذلك، تم تخفيض سوء التغذية المزمن بنسبة ٤٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ في عداد تلاميذ الصف الأول، كما تم تخفيض انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وعلاوة على ذلك، تم تعديل قانون الأسرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بهدف حظر زواج

الطرق الآمنة للوصول إلى المدارس؛ وتوفير سبل الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا المرعية للأطفال. ويجري إنشاء منتديات للأطفال، ومراكز لتعليم الأسرة وفضاءات ابتكارية في جميع المقاطعات من أجل تشجيع مشاركة الأطفال في الأنشطة الاجتماعية والتخطيط الإنمائي.

١٣ - السيدة تشودن (بوتان): قالت إن بلدها يبقى ملتزما بكفالة نمو جميع الأطفال في بوتان في بيئة آمنة ومتقدمة وخالية من العنف. فالأطفال هم عناصر التغيير البالغة الأهمية، والاستثمار في حقوقهم أساسي من أجل مجتمع شامل ومستدام. ولذلك، فقد اتخذت الحكومة عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز تلك الحقوق وحمايتها. وذكر أن التعليم مجاني لجميع الأطفال حتى الصف العاشر، ويستمر بعدها على أساس الجدارة. ويتضمن الدستور أحكاماً لحماية الأطفال من التمييز والاستغلال، بما في ذلك الاتجار والبغاء والإيذاء والعنف والمعاملة المهينة والاستغلال الاقتصادي. وسُنّت القوانين المتعلقة برعاية وتربي الأطفال لزيادة تعزيز الإطار القانوني الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق تعريف العنف ضد الأطفال في التشريعات القائمة، وازدادت العقوبات على هذه الجرائم. وأدرجت خطة العمل الوطنية لحماية الطفل في الخطة الخمسية الحالية. وتم تعيين جهات للتنسيق في جميع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتعميم مراعاة حقوق الطفل في جميع السياسات والخطط. وفي عام ٢٠١٥، أنشئ برلمان للأطفال لإشراكهم في العملية الانتخابية وتعزيز مشاركتهم في العملية الديمقراطية وصنع السياسات. والخطة الخمسية الجديدة، التي ستُعمد في عام ٢٠١٨، ستشمل أربعة مجالات رئيسية تخص الأطفال ونمائهم.

١٤ - وقدمت بوتان تقريرها إلى لجنة حقوق الطفل في أيار/مايو ٢٠١٧، وهي تعمل على ضمان أن تتلقى توصياتها أعلى أولوية. وستواصل العمل مع المجتمع الدولي على كفالة أن يبقى الأطفال في قلب جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٥ - السيد شاكيروف (كازاخستان): قال إن سلامة وأمن الأطفال أمران أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في مناطق النزاع، ويجب إيلاؤهما الاعتبار في جميع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الاستثمار في التنمية في أوقات السلم وفي حالات النزاع، وتوفير ظروف معيشية أفضل، وإيجاد فرص العمل وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعبها. وفي مناطق النزاع، على الدول تنفيذ خطط عمل لإعادة التأهيل المستدام

للأجيال الجديدة لقيادة الجهود العالمية لوضع العالم على مسار يفضي به إلى مستقبل أكثر استدامة. وأشارت إلى أن التعليم المجاني والشامل أمر بالغ الأهمية في تحقيق المساواة الاجتماعية والازدهار طويل الأجل. وبغية الوفاء بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الداعي إلى ضمان توفير التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا على تعزيز التعليم في ملف السياسات، وضمان التوعية بحقوق الإنسان للأطفال والتركيز بصورة منهجية على الفتيات وعلى تمكينهن. وأعلنت أن أيسلندا لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان للأطفال. ففي المناطق التي يسود فيها العنف السياسي والنزاعات المسلحة، ما زال الملايين من الأطفال المشردين عرضة لخطر الإيذاء والإهمال والاستغلال والعنف والاتجار والتجنيد العسكري القسري وفصلهم عن أسرهم. ولذلك، تؤيد أيسلندا بقوة الهدف ١٦ الداعي إلى تعزيز إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. وأضافت أن الحكومات هي المسؤولة عن كفالة احترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها، بغض النظر عن التحديات التي تواجهها.

١١ - السيد أرسلان (إندونيسيا): قال إنه ينبغي للدول أن تعطي الأولوية للاستثمار في مجالي صحة الطفل وتعليمه وأن تعزز التدابير التي تمكن الأطفال من تحقيق طاقاتهم الكاملة. ويمثل الأطفال نسبة ٣٤ في المائة من السكان في إندونيسيا. وأكد أن إندونيسيا، بوصفها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، ملتزمة بمكافحة العنف ضد الأطفال ومعالجة العوامل المؤدية له، مما يتطلب اتباع نهج شامل وكلي بشأنهما. ولحماية الأطفال من الاستغلال في العمالة، وضعت الحكومة خطة عمل وطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وبرنامجاً للحد من عمل الأطفال من أجل توفير التعليم والتدريب المهني للأطفال، كما أطلقت برنامجاً لإنشاء مناطق خالية من عمل الأطفال في المناطق الصناعية في جميع أنحاء البلد. وقد سنت قوانين إضافية لحماية الأطفال من العنف وجميع أشكال التمييز، بما في ذلك القوانين التي تحكم الجنسية، والاتجار بالبشر، وقضاء الأحداث. وهناك أيضاً حركة وطنية لمكافحة الجرائم الجنسية ضد الأطفال.

١٢ - وعلاوة على ذلك، اتخذت إندونيسيا تدابير لتحسين رفاه الأسرة والمرونة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم. والتعليم مجاني وإلزامي حتى عمر ١٢ سنة بغية تشجيع الأطفال على البقاء في المدارس والحد من زواج الأطفال. وتعمل الحكومة على إنشاء مدارس وملاعب ومدن مرعية للأطفال؛ وتحديد

حقوق الأطفال، وقد نفذت خطة عمل وطنية لنماء الطفل، تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل. وقد اعتمد المؤتمر الشعبي الوطني الخطة الخمسية الثالثة عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصص قسماً منها للنمو السليم للفُصْر. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ التشريعات والأنظمة والبرامج المتعلقة بالعنف المنزلي والتعليم في مرحلة الروضة والتغذية والإجراءات الوقائية للأطفال الضعفاء.

١٩ - وتدعم الصين الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تعزيز حماية حقوق الأطفال والترويج لها. وعلى البلدان المتقدمة النمو زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية من أجل تعزيز الظروف المؤاتية لتنمية الأطفال على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بمساعدة البلدان النامية في تنفيذ المشاريع الصحية للنساء والأطفال، وتقديم المساعدة المالية لتعليم الفتيات اللواتي يعانين الفقر. وستواصل الصين الوفاء بالتزاماتها الدولية، والقيام بدور نشط في التعاون الدولي والتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق عالم صالح للأطفال.

٢٠ - السيد مانغيسي (تونغا): قال إن جميع أشكال إساءة معاملة الأطفال مجرمة في تونغا، بدءاً من العقوبة البدنية ووصولاً إلى الاعتداء البدني والجنسي والنفسي؛ غير أن نجاح هذه القوانين يتوقف على تنفيذ الحكومة لها والتوعية على مستوى المجتمع المحلي. وتعمل تونغا على استكمال تقريرها الثاني في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الذي من شأنه أن يسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال حماية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠١٣، تم تكريس الحق في تلقي التعليم الجيد والشامل في القانون. وقامت مؤسسة توحيد العالم بمشروع لدعم تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن طريق توفير التدريب للمعلمين وتوفير الموارد التعليمية للمدارس. والجمع الجيد للبيانات لرصد نماء الطفل أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع البنك الدولي والشراكة العالمية من أجل التعليم، أنشأت تونغا نظام رصد قوي وأجرت تعداداً وطنياً بشأن نماء الطفل.

٢١ - ولتغير المناخ أثر سلبي على الأطفال في تونغا، كونها دولة جزرية صغيرة نامية. وتواصل الحكومة تعزيز الوعي بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث من خلال دمج قضايا تغير المناخ في المناهج الدراسية، وقد عقدت مؤخرًا حملة وطنية للتوعية بتغير المناخ لمدة ثلاثة أيام. وتبقى تونغا ملتزمة بحماية الأطفال من الظروف التي تعوق حقوقهم وبضمان تهيئة بيئة أكثر أماناً وأمنًا لتنشئتهم.

والطويل الأجل وإعادة إدماج الأطفال والأطفال الجنود، وبخاصة الفتيات. ويلزم إيجاد برامج للتثقيف والتدريب المهني وتقديم الدعم النفسي والمؤازرة النفسية المناسبة للمصابين بصدمات نفسية لضمان معاملة الجنود الأطفال السابقين باعتبارهم ضحايا، بدلاً من اعتبارهم تهديداً للأمن. ويتعين زيادة التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام والآليات المتصلة بالنزاعات المسلحة بهدف استخدام نهج شامل ومبسط. وفي حالة تدفقات اللاجئين الجماعية، ينبغي مساءلة دول المنشأ والعبور والمقصد بشأن الوفاء بالتزاماتها باحترام حقوق الطفل.

١٦ - وينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية المدارس والمستشفيات والمرافق الإنسانية من الهجمات. وقد أيدت كازاخستان إعلان المدارس الآمنة، ودعت أطراف النزاعات إلى التمسك بالمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، يجب على الأطراف الامتناع عن القصف الجوي أو القيام بالعمليات البرية، واستخدام الأسلحة المتفجرة، التي تتسبب بدمار لا يوصف. وحماية الأطفال المتضررين من الحرب، ينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، بمساعدة من آليات الرصد والإبلاغ ولجان جزاءات مجلس الأمن المعنية. ويجب فرض جزاءات محددة الأهداف على مرتكبي الجرائم ضد الأطفال، كما يجب حماية الأطفال والشباب من التجنيد من قبل المنظمات الإرهابية. وينبغي للحكومات والجماعات المسلحة أن تضع خطط عمل محددة زمنياً وتنفيذها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٤٣ (٢٠١٤).

١٧ - وقد صدقت كازاخستان على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل عام ٢٠١١، واتخذت تدابير قانونية لحظر الأشخاص دون سن الثامنة عشرة من التجنيد أو الاستخدام كمرتزقة، وعززت القانون الجنائي الوطني.

١٨ - السيدة شاو وو (الصين): قالت إن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل قد أحرزت تقدماً جيداً، ويعزى ذلك إلى تواصل جهود المجتمع الدولي والحكومات الوطنية والمجتمع المدني؛ ومع ذلك، وفي العديد من أنحاء العالم، فإن الفقر والجوع والمرض والكوارث الطبيعية وعمل الأطفال والمخدرات والانتهاك الجنسي والحروب والنزاعات لا تزال تهدد تلك الحقوق. وتضم الصين في عداد سكانها ٢٨٠ مليون طفل تقريباً، مما يمثل أكبر المجموعات السكانية للأطفال في العالم. ومن ثم، فإن الحكومة تولي أهمية كبيرة لحماية

في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة. وأوضح أن خطة عام ٢٠٣٠ تعتبر فرصة فريدة من أجل النهوض بحقوق الطفل وحمايتها، بالنظر إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة تمس حياة الأطفال في الأجل القصير أو الطويل.

٢٥ - وأشار إلى أن دستور الكويت ينص على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن". وينص الدستور أيضا على أن "الدولة ترعى النشء وتقيه الاهمال الأدبي والجسماني والروحي"، وأن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع". وبالإضافة إلى الالتزامات الدولية على النحو الوارد في صكوك من قبيل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، سنت الكويت تشريعات وطنية تعنى بالأسرة والطفل. وفي عام ٢٠١٥، سنت الكويت قانونا يقضي بإنشاء محكمة للأسرة تهدف إلى معالجة وتسوية قضايا ونزاعات الأسرة وعدم تأثر أفراد الأسرة بتلك المنازعات. وأضاف أن قانونا بشأن حقوق الطفل هو بمثابة تشريع شامل يمنح الأطفال الحق في بيئة أسرية متماسكة، فضلا عن الحق في التعليم والصحة. وقد عقدت الكويت المؤتمر الإقليمي الأول بشأن حماية الأطفال والشباب من مخاطر وسائط التواصل الاجتماعي، وسوف تستضيف مؤتمرات قادمة بشأن التعليم في الصومال، فضلا عن معاناة الأطفال الفلسطينيين، واستمرار انتهاكات حقوقهم على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

٢٦ - السيد أوغورلوجلو (تركيا): قال إن الحكومة قد اتخذت عدة خطوات من أجل تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لضمان رفاه الأطفال وتحسينه. وأضاف أن الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الحاليتين المتعلقةتين بحقوق الطفل قد حددتا أهدافا في مجالات الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي. وقد أنشئ مجلس استشاري لإعداد خطة العمل الجديدة، التي تشمل التركيز على التوعية. وأوضح أن الحكومة منحت الأولوية لفرص التعليم الشامل للجميع، فضلا عن سد الفجوة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة للفتيات. وقال إن تركيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين الأولين، وقد وقعت البروتوكول الاختياري الثالث في عام ٢٠١٢.

٢٧ - وأضاف أن الأطفال حول العالم لا يزالون يتأثرون أكثر من غيرهم بعمليات الاختطاف الجماعية والتعذيب والعنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وتقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إليهم. وعليه يجب على المجتمع الدولي أن يبدي

٢٢ - السيدة كيبباني (جورجيا): قالت إن جورجيا صدقت في عام ٢٠١٦ البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات وسنت قانوناً لقضاء الأحداث. وتم تعديل عدة قوانين لتمكين الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع من الحصول على وثائق الهوية، الأمر الذي يساعدهم في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وغيرها من الخدمات العامة. وقد نظرت اللجنة في التقرير الدوري الرابع لجورجيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبناء على توصيات الاستعراض الدوري الشامل، تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات تعنى بحقوق الطفل، وقد استفادت من المشاركة النشطة لأمين المظالم، واليونيسف، وعدة منظمات غير حكومية. وفي عام ٢٠١٦، قامت المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية بزيارة جورجيا، وتم إيلاء الاعتبار الواجب لتوصياتها القيمة في تنفيذ السياسات الوطنية.

٢٣ - وأردفت قائلة إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في تدهور في المناطق المحتلة من جورجيا. فالعنف والتمييز اللذان يواجههما يوميا العديد من الأطفال يعوقان نمائهم. وبسبب الانعدام التام لآليات الرصد الدولية، فإن الأطفال محرومون من حقوقهم الإنسانية الأساسية. فالتعليم باللغة الجورجية مقيد تماما في أبخازيا، وقد بدأت عملية مماثلة في تسخينفالي بأوسيتيا الجنوبية. وعلاوة على ذلك، فإن إغلاق ما يسمى بنقاط العبور على طول خط الاحتلال في أبخازيا أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية بشدة على أرض الواقع، وزاد من تقييد حرية تنقل السكان المحليين، بمن فيهم أطفال المدارس. ويجب أن تنطبق أهداف التنمية المستدامة على الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع والأشخاص الذين شردوا قسرا. وأكدت أن احترام حقوق الطفل أمر أساسي من أجل مجتمع قوي ينعم بالسلام. ولذلك، فإن جورجيا ملتزمة بالنهوض بحقوق الطفل وضمان مستقبل أفضل للأجيال الشابة.

٢٤ - السيد محمد (الكويت): قال إن الحكومات قد التزمت، بموجب الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"، بمجموعة من الأهداف المحددة زمنيا من أجل تعزيز نمط الحياة الصحية، وتوفير التعليم رفيع النوعية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال يتعين اتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق تلك الأهداف. وأضاف أن هناك أكثر من ٥٠٠ مليون طفل يعيشون

٣٠ - وقد أجرت الحكومة دراسة استقصائية وطنية بشأن العنف ضد الأطفال، وهي الأولى من نوعها في غرب أفريقيا. واستناداً إلى النتائج، نُظمت حملات توعية لتثقيف الوالدين والأسر والمجتمعات المحلية بشأن أهمية حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال والاعتداء، بما في ذلك الاختطاف والزواج المبكر والزواج القسري. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة في تنفيذ أحكام قانون يجرم جميع أشكال إساءة معاملة الأطفال ويحظرها، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمهجر، وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة وطنية من أجل منع الاعتداء الجنسي على الأطفال تتولى تقديم الجناة إلى العدالة. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت الحكومة حملة لإنهاء زواج الأطفال والإبقاء على الفتيات في المدارس حتى سن ١٨ سنة، ويتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على ارتفاع معدل انتشار الناسور المثاني المهبلي، ومعدل الوفيات النفاسية.

٣١ - السيدة محمد ديدي (ملديف): قالت إن الحكومة ما فتئت تتخذ مبادرات لتدريب الوالدين والمهنيين العاملين مع الأطفال على تحديد علامات الإنذار المبكر الدالة على إساءة معاملة الأطفال. ونتيجةً لذلك، ازداد عدد الحالات المبلغ عنها زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لم يُبلِّغ عن الكثير من حالات العنف والإيذاء وسوء المعاملة. وبغية تحسين الوصول إلى الخدمات الوقائية، أنشئت مراكز لخدمات الأسرة والطفل في جميع أنحاء الجزر المرجانية البالغ عددها ١٩ جزيرة. وأنشئ أيضاً تطبيق متنقل للإبلاغ، ومركز للاتصال المجاني يعمل على مدى ٢٤ ساعة لتمكين الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، وقد يسرت التكنولوجيات المبتكرة عملية الإبلاغ، وزاد عدد البلاغات المقدمة من الأطفال. وعلاوة على ذلك، يجري إنشاء مجموعات اجتماعية محلية، تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين، في جميع أنحاء الدولة لتحسين زمن الاستجابة. وبالنظر إلى أنه كثيراً ما يتداخل العنف ضد الأطفال والعنف الجنساني، يمكن أن يؤدي تمكين المرأة دوراً حاسماً في حماية الفتيات والفتيان على حد سواء. وقد عززت أيضاً القوانين التي سنّت مؤخراً لمنع العنف المنزلي ومكافحة الاتجار بالبشر ضمانات حماية الأطفال من الإيذاء.

٣٢ - وأردفت قائلة إن ملديف استخدمت نهجاً متكاملًا وشاملاً إزاء حماية حقوق الأطفال. ففي آب/أغسطس ٢٠١٧، أطلقت الحكومة خطة عمل وطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال، تعكس وجهة نظر الأطفال، وقد حظيت الخطة بتأييد جميع

إرادة سياسية قوية وأن يتخذ إجراءات متضافرة من أجل التصدي لحالة الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة. وستواصل تركيا، من جانبها، دعم رفاههم من خلال برامج المساعدات الإنسانية والإنمائية الشاملة. وبالنظر إلى أن التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين عبر الحدود أوجدت عوائق أخرى أمام تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تلبية احتياجات الأطفال المشردين. وهناك ٣,٣ ملايين مشرد يعيشون في تركيا، من بينهم ١,٣ ملايين سوري. وهناك حوالي ٨٣٥ ٠٠٠ طفل سوري في سن المدرسة يعيشون في تركيا، التحق ٦٠ في المائة منهم بالمدرسة في عام ٢٠١٧ بفضل حملة قوية لتشجيعهم على إعادة الالتحاق بالمدارس. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأطفال السوريين، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية، باتت هناك حاجة ماسة إلى مدارس جديدة ومدرسين إضافيين. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي وفقاً لمبادئ المسؤولية وتقاسم الأعباء لضمان تعليم الأطفال السوريين، لأنهم من سيقومون بإعادة بناء البلد.

٢٨ - وقال إن الحكومة اتخذت التدابير اللازمة لمنع الاتجار بجميع الأطفال الذين سعوا إلى السلامة والأمن في البلد. ونفذت السلطات التركية المعنية تلك التدابير بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وأضاف أن تركيا ترفض الادعاءات الباطلة التي وجهها ممثل النظام السوري، الذي فقد شرعيته منذ وقت طويل، وستواصل الوقوف إلى جانب الأطفال السوريين الذين يعانون من الدمار الذي تسبب فيه النظام.

٢٩ - السيد أديجولا (نيجيريا): قال إن نيجيريا، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، قد كرست حقوق الطفل في الدستور وفي التشريعات الوطنية. وقد تم تنفيذ عدد من المبادرات لحماية الأطفال. وأضاف أن حملة وطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال قد أدرجت في البرامج في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، حيث أبلغ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا عن ادعاءات بشأن الاستغلال الجنسي. وردا على ذلك، زار فريق تحقيق حكومي المخيمات التي أجريت فيها مقابلات مع الجناة والضحايا المزعومين. وقال إن الحكومة قد نشرت أفراد دفاع مدني وأخصائيين اجتماعيين في المخيمات من أجل رصد الحالة وتوقيف أي مرتكبين محتملين لفعال الاستغلال الجنسي. وقد نُفذت تدابير أيضاً للتأكد من حصول الأطفال في مخيمات المشردين داخليا على قدر كاف من التعليم الجيد.

المهمشة، مثل أطفال الريف والأطفال المهاجرين والأطفال الذين يعانون الفقر. وذكرت أن تايلند تعمل على كفالة احترام حقوق الطفل وحمايتها منذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢، وقد أحرزت مؤخرًا تقدماً في إطار العديد من أهداف التنمية المستدامة. وتماشياً مع الهدف ٣، حققت تايلند التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠٠٢، وأنها ملتزمة بضمان الصحة الجيدة والرفاه للجميع. وفي عام ٢٠١٥، استحدثت الحكومة منحة لدعم الطفل من أجل توفير المساعدة المالية للأسر الفقيرة التي لديها أطفال حديثي الولادة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدرت قانوناً لتنظيم تسويق الأغذية للرضع والأطفال الصغار، مما يتماشى مع المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم، الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وتماشياً مع الهدف ٤، يتلقى جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال المهاجرون، تعليماً جيداً لمدة ١٢ سنة بشكل مجاني وإلزامي بموجب دستور عام ٢٠١٧. وتماشياً مع الهدف ١٦، أطلقت الحكومة، في عام ٢٠١٥، وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف، حملة لزيادة الوعي بالعنف ضد الأطفال.

٣٦ - وأضافت أنه يجب أن تعزز الدول دور الأطفال ومشاركتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي التمسك بحقوق الإنسان الخاصة بهم. ووفرت الحكومة عدة منتديات للأطفال والشباب للتعبير عن آرائهم. ولدى إعداد التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الخامس والسادس بشأن تنفيذ الاتفاقية، تمكن الأطفال والشباب في تايلند من تقديم تقاريرهم إلى اللجنة بغية اطلاعها على أحوالهم وتقديم توصيات في مجال السياسة العامة. ومنذ عام ٢٠٠٧، ترفد تايلند وفدها الرسمي لدى الأمم المتحدة بمندوبي الشباب، وذكرت أن الأطفال ساهموا في وضع السياسات والخطط والميزانيات من خلال المجلس الوطني للأطفال والشباب.

٣٧ - وبالنظر إلى الدور المتنامي لوسائل الإعلام والتكنولوجيا، قالت إنه يجب على الدول أن تتولى مسؤولية التقليل من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال. وفي عام ٢٠١٥، عدلت تايلند القانون الجنائي لتوفير أطر قانونية بشكل أوسع نطاقاً وأكثر فعالية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، بما في ذلك على شبكة الإنترنت. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية الخمسية لحماية الأطفال والشباب أثناء استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية بهدف منع الاعتداء والعنف ضد الأطفال عبر الإنترنت، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت.

أصحاب المصلحة. و بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لكفالة تكافؤ فرص الحصول على التعليم، بغض النظر عن نوع الجنس أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي. وأضافت أن التعليم مجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية، كما يتلقى كل طالب مجاناً الكتب المدرسية وكراسات التمارين والمواد التعليمية. وبيّن أن الامتحانات المحلية والدولية تُنظم أيضاً بالمجان.

٣٣ - السيد علي (باكستان): قال إن التفاوتات المتزايدة لا تزال تتسبب في حرمان الأطفال الأشد فقراً والأكثر استبعاداً من الخدمات الأساسية، على الرغم من التقدم المحرز على مدى السنوات الأخيرة. وأضاف أن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعقودة في عام ٢٠٠٢، تعكس الالتزام الدولي بحماية حقوق الطفل وتعزيزها بغض النظر عن الجنسيات والإثنيات والأديان. وأكد أن ذلك الالتزام ضروري لإزالة العقبات الأساسية أمام التنفيذ السليم للقوانين والاتفاقيات ذات الصلة. وأشار إلى أن باكستان كانت من أول الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، و صدقت في عام ٢٠١٦ على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقال إن باكستان صدقت أيضاً على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال.

٣٤ - وأضاف أن الحكومة ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين صحة الأطفال وتعليمهم، والتصدي لسوء التغذية، وإنهاء العنف، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة. وأوضح أن لجنة وطنية لرعاية الطفل ونمائه، تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة اليونيسيف، قد أنشئت لرصد حقوق الأطفال وتعزيزها، وأن مشروع قانون شامل بشأن حماية الطفل لا يزال قيد النظر، ويهدف إلى توفير ضمانات قانونية ضد الاستغلال وسوء المعاملة. وذكر أن الغايات المتصلة بالأطفال المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة تكمل بعض الأولويات الإنمائية الخاصة بباكستان، التي تشمل خفض وفيات الرضع والأمهات، وتحقيق تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه، ورفع المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة إلى ٩٠ في المائة خلال السنوات الثماني المقبلة.

٣٥ - السيدة بوناتيتاي (تايلند): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ قد أتاحت إطاراً شاملاً ومتكاملاً لتعزيز إقامة مجتمعات عادلة وشاملة لجميع الأطفال. ولذلك، ينبغي الاهتمام بالتركيز على الفئات



٣٨ - السيد تونغا (زيمبابوي): قال إن بلده قد أعطى الأولوية لحقوق الطفل، على النحو المنصوص عليه في الدستور، وذلك بإصدار عدة تشريعات متعلقة بالأطفال والتعليم والعنف المنزلي وبالانضمام إلى الصكوك الدولية. ووضعت عدة برامج لحماية الطفل من أجل تعزيز الخدمات الملائمة للضحايا في مراكز الشرطة والمستشفيات والمحاكم بغية منع حالات العنف والانتهاك الجنسي ضد الأطفال والتصدي لها. ولذلك، يشعر كثير من الضحايا الآن بالاطمئنان لدى إبلاغ السلطات عن حالات الاعتداء. وأدى التعاون مع الجهات المعنية أيضا إلى زيادة كبيرة في عدد ما أُبلغ عنه من حالات الاعتداء على الأطفال. بيد أن تنفيذ وإعمال هذه الإصلاحات التشريعية التقدمية قد تعثر بسبب قلة الموارد والقدرات المؤسسية والأعراف الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة.

٣٩ - وأشار إلى أن المسببات الرئيسية للزواج القسري والمبكر هي المعتقدات والممارسات الدينية والتقليدية التي لا تتماشى مع حقوق الأطفال على النحو المنصوص عليه في الدستور. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، حُظرت هذه الممارسات، وأضحى زواج الفتاة التي هي دون سن ١٨ عاما غير قانوني حاليا. والحكومة بصدد مواءمة جميع قوانين الزواج مع الدستور الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، بتوحيد تعاريف سن الرضا في جميع التشريعات وسد الثغرات القانونية التي أتاحت للجناة الإفلات من العقاب. إلا أن من الصعب التحقيق في الانتهاكات عند ما يكون الضحايا غير متعاونين أو مترددين في تسليم أقاربهم، وهم الوالدان في كثير من الأحيان. ولذلك وضعت زيمبابوي خطة عمل وطنية واستراتيجية وطنية للاتصال من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال، والتوعية بآثاره السلبية. وتؤكد الاستراتيجية على أن زواج الأطفال انتهاك للقانون الذي يحكم العنف المنزلي، ويسبب ضياع فرص التعليم، ويؤدي إلى شواغل متعلقة بالصحة، مثل ناسور الولادة.

٤٠ - السيدة المنصوري (تونس): قالت إن التعاون الدولي أمر أساسي لتحقيق مزيد من النتائج الملموسة في مكافحة العنف ضد الأطفال واستغلالهم والاعتداء عليهم، وبخاصة الفتيات. واتخذت تونس عدة مبادرات لتشجيع مشاركة الأطفال وحمايتهم. ففي عام ٢٠١٦، اعتمد قانون لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته، يسلط الضوء على تعرض الأطفال للاستغلال الاقتصادي أو الجنسي، لا سيما على أيدي الجماعات الإجرامية وفي النزاعات المسلحة. وينص قانون مكافحة العنف ضد المرأة، اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٧، على حماية مصالح الأطفال ضحايا العنف الجنسي، ويشدد على ضرورة توفير المساعدة النفسية والاجتماعية لهم. وتسعى تونس إلى تعزيز إطارها القانوني لحماية الأطفال بالانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية، وهي بصدد الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٤١ - وفيما يتعلق بالتعليم، قالت إنه تم تخصيص مبلغ ٣٤ مليون دولار لتحسين الظروف في المدارس، بما يشمل بناء المستوصفات وإصلاحها، خاصة في المناطق الريفية ومناطق الحدود. وأنشأت الحكومة مكتبا لتقديم الدعم للخدمات المتعلقة بالمدارس، وقّرت وجبات غذائية للمدارس لما يبلغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ طالب في السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧. ووُضع اتفاق شراكة لمكافحة معدلات التوقف عن الدراسة والفسل في الدراسة، يستهدف ٣٤ مدرسة في ١٩ محافظة تشهد أكبر معدلات لتناقص عدد الطلاب. كما اتخذت تونس تدابير لتعزيز مشاركة الأطفال في وضع السياسات العامة. فقد عقدت عدة حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع اليونيسيف لتمكين الأطفال من وضع ونشر مقترحاتهم لخطة التنمية الخمسية ٢٠١٦-٢٠٢٠.

العامة بشأن ثقافة السلام، الذي ركز على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

٤٥ - وقال إن بنغلاديش شهدت، خلال الأسابيع العديدة الماضية، كارثة إنسانية أدت إلى تشريد أكثر من نصف مليون من مواطني ميانمار قسراً. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يمثل الأطفال ٦٠ في المائة من هؤلاء المشردين، وما يقرب من ٦٠٠ ١ طفل دون وصي. وعلى الرغم من أن بنغلاديش قدمت الدعم قدر الإمكان، فلا تزال حالتهم تتدهور. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بموجب إعلان حقوق الطفل، وأن يكفل تمتع أولئك الأطفال بحماية خاصة، وتدارك معاناتهم، وإعادة تم إلى أسرهم في أقرب وقت ممكن.

٤٦ - **رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي):** قال إنه حدثت هجرة غير مسبوقة في السنوات القليلة الماضية، وهي ظاهرة تنمو بوتيرة أسرع بين الأطفال. ويفتقر الأطفال غير المصحوبين إلى الوثائق والوسائل المناسبة لحماية أنفسهم وليس لهم وصي من الكبار يتكلم بالنيابة عنهم. ونتيجة لذلك، فإنهم غالباً ما يتعرضون لأدنى درجات الإهانة الإنسانية، ويواجه المجتمع الدولي صعوبة في تفكيك شبكة الاعتداء على الأطفال. وبمقتضى اتفاقية حقوق الطفل، تتحمل الدول الأطراف التزاماً قانونياً بحماية مصالح الطفل الفضلى من خلال تدابير مثل تحديد هويته وتسجيله كما ينبغي، وتعيين وصي أو ولي أمر للتمثيل القانوني، وحماية حقوقه في التعليم والرعاية الصحية. وفي جميع أنحاء العالم، ما انفك الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية يسعيان دائماً إلى الترحيب بمن فروا من الظروف السيئة، لا سيما الأطفال، وحمايتهم وإدماجهم من خلال تعزيز اقتفاء أثر الأسر ولم شملها والتعليم والدعوة والتوعية العامة. وإضافة إلى مساعدة الأطفال المهاجرين، ترمي برامجه إلى مكافحة الأسباب الجذرية للتشريد القسري أو غير الطوعي. وازدادت انتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة حجماً ونطاقاً. ولذلك ما زال الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية يعملان مع الأمم المتحدة على معارضة استخدام الأطفال كمقاتلين، وعلى إعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٧ - **السيدة بنغو (جنوب أفريقيا):** قال إن الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين تمتع الطفل بحقوقه. بيد أن التقدم المحرز في بلدان الجنوب قد اختلف باختلاف الدول، واستلزم التعاون الدولي في كثير من الحالات. ولذلك، فإن وفدها يود التذكير بالهدف ١٧

وقطعت رواندا على نفسها، بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، التزامات قوية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها. وفي إطار الخطة الاستراتيجية من أجل الطفل، التي تحدد المبادئ التوجيهية، تعتبر الحكومة كل طفل في رواندا مهماً، دون تمييز. وقبل اتخاذ أي إجراء يؤثر على الطفل، سواء اتخذته الحكومة أو الأطراف غير الحكومية، يجب تقييم أثره. والهدف العام من الخطة الاستراتيجية هو ضمان حقوق الأطفال في البقاء والحماية والنماء من خلال تحسين سبل الحصول على خدمات جيدة وتعزيز المؤسسات والنظم. وفي عام ٢٠١٢، قطعت الحكومة على نفسها التزاماً قوياً بتحسين دور الأيتام وتوفير الرعاية الأسرية للأطفال حرصاً على تعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية وحقهم في الأسرة. وفي مجال التعليم، فإن المدارس الابتدائية مجانية وبلغ معدل الالتحاق في المدارس نسبة قدرها ٤,٩٥ في المائة مع حضور ٥,٩٦ في المائة من البنات.

٤٤ - **السيد إحسان (بنغلاديش):** قال إن الدستور يكفل حقوق الأطفال، ووُضعت القوانين والسياسات اللازمة للوفاء بالتزامات الدولية للبلد. ويمكن حماية حقوق الطفل على نحو أفضل بضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومنذ عام ٢٠١٠، تزود الحكومة الأطفال في جميع مراحل التعليم بكتب مدرسية جديدة مجاناً، فوزعت ٣٦٠ مليون كتاب مدرسي في عام ٢٠١٧. ومع التركيز على التعليم الجيد، تتولى الحكومة تمويل المدارس وتعطي الأولوية لرفاه المعلمين. وعلاوة على ذلك، يركز نظام التعليم على تربية ملكة الإبداع؛ وأدرجت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية، ابتداءً من المرحلة الابتدائية؛ وأنشئت فصول دراسية رقمية في المدارس بجميع أنحاء البلد من أجل تحقيق رؤية عام ٢٠٢١ للأخذ بالوسائل الرقمية في بنغلاديش. وفي السنوات العشر الماضية، جرت تحسينات كبيرة في مجال صحة الطفل، نتيجة لاتباع نهج كلي على نطاق القطاع الصحي. وتقدم الخدمات الصحية عبر الهواتف المحمولة وبوابة إلكترونية تشتغل على مدار الساعة تكملةً لعمل أكثر من ١٦ ٠٠٠ عيادة صحية أهلية ومحلية قادرة على علاج الأطفال. وإضافة إلى ذلك، حظيت الاحتياجات التعليمية والصحية للأطفال ذوي الإعاقة بالاهتمام المناسب. ويجب على المجتمع الدولي أن يكمل جهود البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطفل. وتبذل بنغلاديش جهوداً المراعاة منظور الطفل و أخذ حقوقهم بعين الاعتبار في السعي إلى تحقيق السلام العالمي، وشاركت مؤخراً في المنتدى الرفيع المستوى للجمعية

الأطفال الضعفاء، بمن فيهم اليتامى والأطفال المودعين في المؤسسات وأطفال الشوارع. وقد وضعت الحكومة سياسة قطاعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لإصلاح نظام العدالة الجنائية للفُصَّر، وعملت على إنشاء أفرقة عاملة معنية بمختلف المسائل المتصلة بحماية الطفل وعلى تعزيز هذه الأفرقة.

٥٠ - وتابع كلامه قائلاً إن بوروندي قد حققت تلك الإنجازات في ظل ظروف صعبة بعد انتهاء النزاع. وقال إنه مما يعيق حماية الأطفال عوامل تتمثل في عدد الأطفال الضعفاء والأسر المعيشية الفقيرة والأوبئة وسوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة من العمر وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال وعدم كفاية الموارد. وقال إن بوروندي تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية، وتدعو الاتحاد الأوروبي إلى رفع الجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الدولة على عجل، حيث تؤثر هذه الجزاءات سلباً على الفئات الضعيفة بوجه عام، وعلى الأطفال بوجه خاص.

٥١ - تولى الرئاسة الرئيس السيد غونارسون (أيسلندا).

٥٢ - السيدة الجابري (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الإمارات العربية المتحدة تعزز حقوق الطفل على كل من المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية لتحقيق تطلعات النساء والأطفال وهو ما يشكل أساس التطور والازدهار، وأنشأت وزارة الداخلية مركزاً لحماية الأطفال. وقد رأت الإمارات العربية المتحدة فرقة العمل العالمية الافتراضية لحماية الاطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، وانضمت في عام ٢٠١٦ إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وقالت إن الحكومة تولي أهمية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أعطت الأولوية لتمكين الأطفال في الأجنحة الوطنية ٢٠٢١. ويجري تنقيح السياسات لضمان عدم تعرض الأطفال للتمييز، وكي ينالوا العناية المناسبة في النظام القضائي. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت الحكومة قانوناً بشأن حماية الأطفال يعزز حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية ويحدد عقوبات على الانتهاكات. كما وضعت خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات لتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

٥٣ - وذكرت أن الإمارات العربية المتحدة أبرمت مؤخراً اتفاقية تعاون مع اليونيسيف بشأن "إنقاذ الأرواح والتعافي المبكر للأطفال و النساء المتضررين في اليمن". وقد قدمت مبلغاً قدره ٢,٣ بليون

من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي عام ٢٠١٠، أصيب أكثر من ٧٩ مليون طفل في العالم بالتقزم، ويعيش معظمهم في أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، أشارت تقارير الأمين العام المختلفة إلى حدوث انخفاض في هذه الأرقام. ومن ثم، لا بد من بذل جهد جماعي لمواصلة هذا المسار الإيجابي. وداخل الدول، لا يوجد اتساق في مجالي تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم، بسبب أوجه التفاوت في دخل الأسر المعيشية، وفي توزيع الثروة وتوفير خدمات جيدة في المناطق الريفية والحضرية.

٤٨ - وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا قد واصلت إعطاء الأولوية لاحتياجات الأطفال بواسطة تدابير تشريعية وإدارية وقضائية مختلفة. وحُصصت للتعليم موارد كافية من الميزانية، وبلغ معدل التحاق الفتيات بالمدارس ٩٨ في المائة. وأدت شبكة الضمان الاجتماعي دوراً هاماً أيضاً في ضمان حقوق الطفل. وحصلت ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية على منحة لدعم الأطفال المعوزين حتى سن الثامنة عشرة. بيد أن جنوب أفريقيا ما زالت تواجه تحديات كثيرة. فالعديد من الأطفال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المنخفضة الدخل، يتعرضون لتعاطي المخدرات أو يشعرون بآثاره. ولذلك، فإن وفدها يطلب أن تتضمن التقارير المقبلة المتعلقة بحقوق الطفل تفاصيل بشأن هذه المسألة وأن تقدم توجيهات متعلقة بأفضل الممارسات أو السبل التي يمكن بها دعم المجتمعات المحلية والأسر دعماً فعالاً في التصدي لتعاطي المخدرات وما له من أثر سلبي على الأطفال.

٤٩ - السيد شينغيرو (بوروندي): قال إن بوروندي، بوصفها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، قد بذلت جهوداً كبيرة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها. وبالإضافة إلى الإطار القانوني، فقد أنشأت الحكومة لجاناً وطنية لتنسيق حماية الطفل والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأنشأت وحدة للحماية القانونية داخل وزارة العدل، كما عينت دوائر في المحاكم المحلية للفُصَّر المخالفين للقانون وضحايا العنف الجنسي. وقد تحسنت ظروف احتجاز الأطفال بإضافة مركزين لإعادة تعليم الفُصَّر المخالفين للقانون، وأنشئت وحدة شرطة متخصصة لحماية الفُصَّر المعرضين للخطر. وأنشأت الحكومة أيضاً منتدى وطنياً للأطفال ولجاناً لحماية الطفل على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وعلاوة على ذلك، اعتمدت سياسات وبرامج لتحسين رفاه

اعتمدت الحكومة سياسة بشأن تنمية الطفولة المبكرة، وكذلك خططا وطنية مدتها خمس سنوات بشأن تنمية حقوق الإنسان والأطفال الضعفاء.

٥٧ - وبغية تعزيز المساواة بين الجنسين وحصول الفتيات على فرص التنمية، تم تعديل الدستور في عام ٢٠١٧ لتحديث تعريف الطفل ورفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عاما. كما قامت الحكومة بتحسين التعاون مع الزعماء التقليديين وغيرهم من الجهات المعنية، بدعم من وكالات الأمم المتحدة، لوضع حد لزوج الأطفال. ونتيجة لذلك، انخفض عدد حالات زواج الأطفال بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي محاولة لإنهاء العنف ضد الأطفال، وضعت السلطات المحلية قوانين داخلية ذات صلة في مجتمعاتها المحلية. وأنشأت الحكومة محاكم جزئية معنية بالطفل، وخطا هاتفيا لمساعدة الأطفال، ومراكز في المستشفيات لمساعدة الأطفال ضحايا الإيذاء. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ برنامج وطني لتسجيل المواليد، يشمل التسجيل الإلزامي للولادة، وذلك لمنع الاتجار بالأطفال.

٥٨ - وبغية التصدي لتحديات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يسهم في وجود عدد كبير من الأسر المعيشية التي يرأسها أطفال، قامت ملاوي بمواءمة خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الهدف ٩٠-٩٠-٩٠. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما بنسبة ٨٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، ليصل عددها إلى ٣٠٠ ٤ حالة في عام ٢٠١٦. وأنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة حديثا للمراهقات والشابات، والتي تسعى إلى معالجة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تزيد من تعرضهن لفيروس نقص المناعة البشرية.

٥٩ - السيدة هيدور (المغرب) قالت إن الحكومة قد اتخذت عددا من التدابير للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية لحماية حقوق الأطفال الذين هم أكثر الفئات ضعفا في المجتمع. وقد بدأ المغرب عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وفي عام ٢٠١٤، نظرت لجنة حقوق الطفل في تقرير بلدها الدوريين الثالث والرابع وتقرير بلدها الأولي عن البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقد أبرزت اللجنة التقدم الذي أحرزه المغرب، ولا سيما

دولار إلى ٤ ملايين من النساء والأطفال، وتم تطعيم أكثر من نصف مليون طفل يمني ضد الكوليرا. وقالت إن الجهود الدولية لحماية الأطفال من آفة التطرف والإرهاب لن تكفل بالنجاح ما لم يأخذ المجتمع الدولي في الاعتبار الآثار الإنسانية للإرهاب في المنطقة. ولذلك، اتخذت الحكومة إجراءات وتدابير سيادية ضمن نطاق القانون الدولي لضمان سلامة النساء والأطفال والشباب من التحريض وخطاب الكراهية. وستواصل الإمارات العربية المتحدة التعاون مع شركائها والهيئات الدولية لحماية حقوق الطفل في كل الظروف.

٥٤ - السيد باستيدا (إسبانيا): قال إن إسبانيا صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة وقدمت تقريرها الدوريين الخامس والسادس إلى اللجنة في عام ٢٠١٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، استضافت الدار العربية في مدريد مشاورة دولية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن التعليق العام المشترك للجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد نظمت اليونيسف هذه المناسبة بالتعاون مع الحكومة الإسبانية.

٥٥ - وقال إن إسبانيا لديها أحد أشمل نظم الحماية الاجتماعية والقانونية بالنسبة للأطفال، حيث لا يوجد تمييز فيه بين المواطنين والأجانب. وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لتعزيز حقوق الطفل، شملت برنامجا لحماية الأسرة وفق الأطفال، يتم بموجبه إنفاق ١٠٠ مليون يورو على مشاريع لدعم الأسر الفقيرة والفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، تمت الموافقة على نظام جديد لحماية الطفل من خلال الإصلاحات التشريعية في عام ٢٠١٥. وشمل هذا القانون تخصيص رقم هاتفي مجاني لضحايا تسلط الأقران في المدارس، ومشروع قانون يتعلق بالحماية الشاملة من العنف، وخطة استراتيجية لتعزيز التعايش في المدارس، وقوانين بشأن الهوية الجنسية وعدم التمييز تتضمن ذكرا محمدا للفقر المتحولين جنسيا. وتقدم الحكومة أيضا التعليم والتدريب بشأن الرعاية الوالدية الإيجابية لدعم الممارسات الجيدة.

٥٦ - السيد دزونزي (ملاوي): قال إن ملاوي، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، من بين صكوك أخرى، قد اتخذت خطوات لإدراج الصكوك الإقليمية والدولية في تشريعاتها الوطنية من خلال تعزيز الإطار القانوني وتحسين قدرة المؤسسات الحكومية ذات الصلة. وقد

الأطفال، ولا سيما أشدهم ضعفاً. وقال إن التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة ضرورية وتتطلب نهجاً مشتركاً بين القطاعات لضمان أن تكون البيئات آمنة وحمايية وأن تيسر الحصول على خدمات الصحة والتغذية والحماية. وفي كوستاريكا، يُكفل للأطفال الحصول بشكل شامل على الخدمات. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أطلقت الحكومة خطة عمل لسياستها المتعلقة بالطفولة المبكرة من أجل تلبية احتياجات الأطفال من الولادة حتى سن الثامنة. وتهدف الخطة أيضاً إلى التشجيع على الحمل الصحي والمخطط له وتقديم خدمات التحليل الجيني لمنع الاضطرابات وأوجه القصور.

٦٤ - وقال إن كوستاريكا قد حققت أيضاً التعليم الشامل في مرحلة ما قبل المدرسة. وبحلول عام ٢٠١٨، سيكون قضاء مدة سنتين في المدرسة التمهيديّة في مرحلة ما قبل المدرسة شرطاً للالتحاق بالمدراس الابتدائية، بغية أن يستفيد من ذلك الأطفال من الأسر المنخفضة الدخل. فمن المرجح أن يؤخر الشباب الذين يتلقون المزيد من التعليم الزواج والأبوة، وسيكون أطفالهم أكثر صحة وأفضل تعليماً. ومن خلال تزويد الشباب بالأدوات اللازمة لتحسين حياتهم وتشجيعهم على المشاركة في المبادرات الرامية إلى تحسين الظروف في مجتمعاتهم المحلية، فإن الدول بذلك تستثمر في تعزيز المجتمعات. وبغية التصدي لحمل المراهقات وزواج الأطفال، تم إصدار قانون جديد يحظر العلاقات والزيجات دون السن القانونية، ويُعاقب مرتكبيها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، نفذت الحكومة خطة عمل وطنية تهدف إلى وضع استراتيجيات لمنع العنف ضد الأطفال والمراهقين والقضاء عليه، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات مشتركة من جانب الأسر والمجتمعات المحلية والمربين وتشجع على ثقافة السلام والتعايش المدني.

٦٥ - السيد راتراي (جامايكا): قال إن حكومة بلده تعمل بنشاط على تحقيق الغاية ٢ من الهدف ١٦ بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وفي ٢٠١٦، انضمت جامايكا إلى الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال بوصفها بلداً رائداً. واستضافت وزارة التعليم والشباب والإعلام اجتماعاً تشاورياً لاستعراض واستكمال خطة العمل الوطنية لوضع استجابة متكاملة لمسألة الأطفال والعنف، تستند إلى نهج شامل قائم على الحقوق يركز على التصدي للتحديات التي تواجه الأطفال بوصفهم ضحايا وجناة وشهوداً على العنف بجميع أشكاله. ويجب تنفيذ تدابير ملائمة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك تسلط الأقران.

فيما يتعلق بالتشريعات من قبيل قانون الجنسية وقانون الأسرة؛ وانضمامها التدريجي إلى عدة اتفاقيات لمجلس أوروبا؛ وبسحب تحفظها على الفقرة ١ من المادة ١٤ من الاتفاقية؛ والتعديلات الدستورية التي اعترفت بأولوية الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية.

٦٠ - وقد اتخذت الحكومة عدة خطوات لتحسين نظام التعليم وضمان الوصول إليه. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس إلى أكثر من ٩٤ في المائة بعد أن كان ٥٠ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٨. وقد تم إقرار عدد من الإصلاحات لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها في إطار خطة العمل الوطنية للأطفال للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ التي وضعت وفقاً لإعلان وخطة عمل الأمم المتحدة المعنوين "عالم صالح للأطفال". وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء آلية وطنية معنية بإجراءات الانتصاف المتاحة للأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بمساعدة اليونيسيف.

٦١ - السيدة هوانغ يوسيل (جمهورية كوريا): قالت إن تيسير حصول الأطفال على التعليم أمر أساسي لتمكين الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي وإقامة مجتمع سلمي وشامل للجميع. وبما أن الأطفال كثيراً ما يكونون على خطوط القتال الأمامية وكثيراً ما يكونون ضحايا للتطرف، فمن المهم تثقيفهم بالقيم العالمية من قبيل الكرامة الإنسانية والتسامح واحترام التنوع وحقوق الإنسان. وقد استضافت جمهورية كوريا المنتدى العالمي للتعليم في عام ٢٠١٥ والمؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية بشأن التثقيف في مجال المواطنة العالمية في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أطلقت مجموعة الأصدقاء بشأن التعليم في مجال المواطنة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦٢ - واستطردت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكرس جهداً أكبر لحماية الفتيات ومساعدتهن على تحقيق إمكاناتهن، حيث إن المجتمعات التي تمكّن الفتيات والشابات تحقق نتائج أفضل في التنمية. ولذلك، فإن جمهورية كوريا تشجع البرامج العالمية لدعم صحتهم وتعليمهم وتدريبهم المهني. وقالت إن اتباع نهج تعاوني أمر ضروري لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وستواصل جمهورية كوريا القيام بدورها في سياق عملها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد عالم أفضل وأكثر أماناً للجيل القادم.

٦٣ - السيد مندوزا - غارسيا (كوستاريكا): قال إن على جميع الدول أن تجد حلولاً مستدامة ومتعددة الأبعاد لحماية حقوق

وتعاليم الإسلام. ومنذ عام ٢٠١١، وفرت الحكومة التلقيح ضد شلل الأطفال إلى أكثر من ٣,١ مليون طفل. بيد أن استمرار الأزمة وانعدام الاستقرار والاقتصاد الكلي أثرت في القطاعات الحيوية في ليبيا، ولم يتسن تلقيح ٨٧ في المائة من الأطفال ضد المرض.

٦٩ - السيدة غريغوريان (أرمينيا): قالت إنه في أيار/مايو ٢٠١٧، أقرت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن حماية حقوق الإنسان تتضمن فرعاً عن حقوق الطفل. ولأن أرمينيا وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، فهي تعطي للأطفال الحق في تقديم شكاوى مباشرة إلى اللجنة. وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة على وضع خطة استراتيجية بشأن حقوق الطفل للفترة الممتدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، وأنشأت إدارة لحماية حقوق الطفل تابعة لمكتب أمين المظالم وأسندت إليها مهمة معالجة أوجه القصور في النظام القانوني ورصد الشكاوى المتعلقة بانتهاكات هذه الحقوق.

٧٠ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يرحب بخطة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وهي خطة ترمي إلى إنشاء قدرة لتعزيز أوجه التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وتعتبر الانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان، واستخدام القوة والقسر الاقتصادي، وانعدام الحماية الدولية، ومنع إيصال المساعدة الإنسانية من بين العوامل الرئيسية التي تزيد من المخاطر التي تؤثر بشدة على حق الأطفال في الحياة. وأكدت أن أرمينيا ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء ليصبح العالم خالياً من العنف ضد الأطفال.

٧١ - السيدة أبو شاويش (المراقبة عن فلسطين): قالت إن ملايين الأطفال المتضررين من الحرب والنزاع المسلح لا يزالون يقعون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المروعة ويضطرون إلى العيش في خوف وجوع وفقر وعزلة وأيس. وتستمر معاناة الأطفال الفلسطينيين في ظل الاحتلال الأجنبي. فقد تعرضت أجيال من الأطفال للصدمة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، منذ عقود. وفي السنة الماضية، تدهورت الحالة من جميع الجوانب، ولا سيما في قطاع غزة، حيث لا يزال الأطفال يقاسون الأمرين من الحصار غير القانوني واللاأخلاقي المفروض منذ ١٠ سنوات كعقاب جماعي على سكان

ويعاني حوالي بليون طفل في جميع أنحاء العالم بصورة منهجية من العقاب البدني من القائمين على رعايتهم. وتحظر الحكومة العقاب البدني للأطفال في الأماكن الآمنة ومؤسسات رعاية الطفولة المبكرة ووضعت نظاماً بديلاً للتأديب وإدارة السلوك.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن وجود نظام لحماية الطفل يتسم بالفعالية والكفاءة لا غنى عنه في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وتعكف الحكومة على تحديث قطاع حماية الطفل ووضعت نظاماً لإدارة الحالات يتيح تبادل المعلومات إلكترونياً بين الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع رعاية الطفل والحماية الاجتماعية. ويحدث التعليم أثراً تحويلياً على الفتيات. ولذلك، من المهم إعادة إدماج الأمهات اللواتي هنّ في سن الدراسة في نظام الدراسة الرسمي لكفالة عدم حرمانهن من فرص التمكين والاكتفاء الذاتي، وبذلك، يمكن التقليل إلى أدنى حد من خطر وقوعهن ضحية الاتجار والبغاء والانتهاك الجنسي.

٦٧ - وختم بيانه قائلاً إن وفد بلده يود التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الفرص لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء، ولا سيما بشأن أهمية التعاون الدولي في الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل جامايكا العمل بجد، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة من أجل حماية مستقبل الأطفال.

٦٨ - السيد عبد الواحد (ليبيا): قال إن ليبيا ملتزمة بالوفاء بما تعهدت به لحماية حقوق الإنسان بموجب الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين الأول والثاني، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وميثاق حقوق الطفل العربي. فالحكومة تحمي حقوق الطفل الذي تُعرّفه بأنه كل فرد دون سن السادسة عشرة، بمن فيهم الأجنّة، وتضمن التمتع الكامل بهذه الحقوق، بما فيها الحق في التعليم، والإسكان، ومياه الشرب، والتغذية والتحرر من جميع أشكال العنف. وتولي اهتماماً خاصاً بالأطفال المتضررين من الأزمة في ليبيا، بمن فيهم الأطفال المشردون قسراً والأطفال ذوو الإعاقة. وأضاف قائلاً إنه يجب القضاء على الإرهاب والنزاعات المسلحة والحفاظ على السلام والأمن ليستطيع الأطفال تحقيق طموحاتهم. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كفالة توفير خدمات التعليم للأطفال المتضررين من النزاع. وعلى الرغم من التحديات الحالية، فإن الحكومة مصممة على توفير التعليم والرعاية الصحية بالجمان. وبالتعاون مع اليونيسيف، تسعى الحكومة إلى التغلب على العقبات، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية

تقوية تدابير الحماية القائمة والمضي قدماً في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وختم قائلاً إن أندورا أيدت إعلان المدارس الآمنة في آذار/مارس ٢٠١٧ وتلتزم بتعزيز وضمان الحق في التعليم، ولا سيما في حالات النزاع المسلح. وخصصت في عام ٢٠١٦ أكثر من ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأطفال، وزادت من تمويلها المقدم إلى اليونيسيف.

٧٤ - السيد كودوغو (بوركينافاسو): قال إن حكومة بلده أحرزت تقدماً في المجالات التشريعية والمؤسسية والإدارية لإعمال حقوق الأطفال، وذلك على الرغم من النمو السكاني السريع الذي يقترن بضعف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والحالة الأمنية القائمة. وفي عام ٢٠١٤، أُعتمدت تشريعات لحظر بيع الأطفال أو استغلال الأطفال في البغاء و في المواد الإباحية، ولحماية الأطفال سواء كانوا من المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر. ومنذ عام ٢٠١٥، أصبحت عمليات الولادة ورعاية التوليد ورعاية المواليد الجدد تتلقى الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسفر توفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل عن نتائج هامة. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، نفذت الحكومة استراتيجيات وطنية لمنع زواج الأطفال، والقضاء على ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتطوير التعليم الشامل للجميع. ونفذت إطاراً مؤسسياً وقضائياً لإشراك جميع شرائح المجتمع في مكافحة جميع أشكال العنف والإيذاء والاستغلال والممارسات الثقافية الضارة للأطفال. ونتيجة لذلك، أُحرز تقدم في مجالات الصحة والتعليم وتسجيل المواليد والتغذية والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وكذلك في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت الحكومة خطة وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعطي الأولوية للإعمال الكامل لحقوق الطفل، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

٧٥ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز لا تزال هناك تحديات عديدة من بينها الممارسات غير الملائمة في تغذية الرضع والصغار، واستمرار الأمراض المعدية والطفيلية، والافتقار إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وارتفاع معدلات التوقف عن الدراسة في المناطق القريبة من مواقع التنقيب عن الذهب، والأغذية غير الصحية التي تؤدي إلى سوء التغذية والإسهال. وعلاوة على ذلك، يؤدي تفاقم انعدام الأمن في بعض المناطق في الدولة إلى جعل الأطفال عرضة للخطر. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول في منطقة

القطاع بأجمعهم. وثمة أيضاً انتهاكات مستمرة لحق الأطفال في الحياة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون غير الشرعيين، دونما عقاب، بقتل وجرح الأطفال. ولذلك، فإن وفد بلدها يدعو إلى محاسبة جميع مرتكبي الجرائم ضد الأطفال الفلسطينيين وتقديمهم إلى العدالة. ويعاني الأطفال الفلسطينيون أيضاً من العنف غير المباشر، وعمليات هدم المنازل والإخلاء القسري التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية. تستمر في تشريدتهم وتتسبب لهم في مشاكل نفسية طويلة الأمد. وعلاوة على ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال انتهاك حق الشعب الفلسطيني في التعليم فتهدم المرافق التعليمية أو تصادها، بحجة عدم وجود تراخيص البناء، مع العلم أن من المستحيل نوعاً ما حصول الفلسطينيين على تراخيص من إسرائيل. وأعلن المسؤولون الإسرائيليون في الآونة الأخيرة خططاً لهدم بيوت تجمع خان الأحمر البدوي بأكمله، بما في ذلك المدرسة. ولذلك، فإن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى التصرف فوراً وإجبار إسرائيل على إنهاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٢ - وختمت بياها قائلة إن حكومة فلسطين ستسعى إلى توفير سبل الانتصاف للأطفال وأسرهم، بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وإن وفد بلدها يدعو إلى زيادة الجهود الجماعية لحماية الأطفال الفلسطينيين وتقديم المساعدة وخدمات إعادة التأهيل لهم، وضمان رفاههم وبقائهم على قيد الحياة.

٧٣ - السيد لوبيس لافادو (أندورا): قال إن أندورا عدلت قانونها الجنائي في ٢٠١٤ من أجل تجريم العقاب البدني في جميع الأوساط، وشاركت في المؤتمر العالمي الذي استضافته حكومة النمسا في إطار موضوع "نحو طفولة خالية من العقاب البدني" في عام ٢٠١٦. وأكد أن وجود إطار تشريعي أمرٌ بالغ الأهمية لحماية حقوق الطفل؛ ومع ذلك، فإن ٥٣ دولة فقط سنت تشريعات تحظر العقاب البدني. وقد تزايد في السنوات الأخيرة عدد الأطفال المتضررين من تسلط الأقربان والتسلط عبر الإنترنت في أندورا، بفعل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وانتشار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي. وتهدف الخطة الوطنية للوقاية من تسلط الأقربان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى كسر حاجز الصمت حول تسلط الأقربان وبناء قدرات الطلاب والمربين لوضع الاستراتيجيات الوقائية وإيجاد الحلول. وستكشف الحكومة النقاب في عام ٢٠١٨ عن قانون جديد بشأن تعزيز واحترام حقوق الطفل والشباب بغية

الساحل على مكافحة الإرهاب وعلى كفالة عدم ترك الأطفال تحت  
رحمة الجماعات الإرهابية. وأكد في ختام بيانه أن بوركينا فاسو ملتزمة  
بالتغلب على التحديات التي تواجه الأطفال، بدعم من الشركاء  
التقنيين والماليين وبمساعدة اليونيسيف.

زُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.

---